الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي
أيلول 2018

تراجعت نتائج غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة للأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ومنها حركة القطاع العقاري ومقاصة الشيكات، في حين تحسّن القليل منها كحركة المسافرين عبر المطار. على صعيد النشاط المصرفي، ازداد إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة جيدة بلغت 9,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، وبلغت نسبة نمو ودائع القطاع الخاص 3,1% في فترة كانون الثاني-أيلول 2018 مقابل زيادة نسبتها 4,1% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 1311 مليون دولار لغاية أيلول 2018 مقابل عجز أدنى بقيمة 190 مليون دولار لغاية أيلول 2017. أمّا موجودات مصرف لبنان الخارجية السائلة بالعملات الأجنبية فبلغت 34,2 مليار دولار في نهاية أيلول 2018. وسجّلت معدلات الفائدة المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً خصوصاً على الليرة اللبنانية، علماً أن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة بقيت مستقرّة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيلول 2018، ارتفعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5540 مليون دولار مقابل 5439 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4485 مليون دولار في أيلول 2017. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 1,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 67,4% في فترة كانون الثاني- أيلول 2018 مقابل 68,8% في الفترة ذاتها من العام 2017، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2015-2018

	2015	2016	2017	2018	نسبة التغيّر، % 2017/2018
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	3038	3167	3367	3456	2,6+
- القيمة (مليار ليرة)	20800	21931	23626	24378	3,2+
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	6847	6925	7017	7054	0,5+
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	6228	6030	5690	5408	5,0-
- القيمة (مليون دولار)	38041	36096	34617	33483	3,3-
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	6108	5986	6084	6191	1,8+
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	78147	76346	75811	74854	1,3-
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8434	8301	8370	8445	0,9+
دولرة الشيكات، %					
- العدد	67,2	65,6	62,8	61,0	
- القيمة	73,4	71,3	68,8	67,4	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في أيلول 2018، بلغت قيمة الواردات السلعية 1438 مليون دولار مقابل 1820 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1359 مليون دولار في أيلول 2017. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 4,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 17,8%.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 21,1% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,7%)، فمنتجات الصناعة الكيميائية (10,9%)، ثمّ معدّات النقل (8,4%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (6,7%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 10,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (8,5%)، ثمّ ايطاليا (7,7%)، فالولايات المتّحدة الأميركية (7,3%)، فألمانيا (5,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2015-2018

	2015	2016	2017	2018	نسبة التغيّر، % 2017/2018
الواردات السلعية (مليون دولار)	13627	14533	14454	15156	+4,9

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في أيلول 2018، بلغت قيمة الصادرات السلعية 214 مليون دولار، مقابل 229 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و210 ملايين دولار في أيلول 2017. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 23,0% من مجموع الصادرات، تلتها كلّ من المعادن العادية ومصنوعاتها ومنتجات صناعة الأغذية (13,4%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (12,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,3%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، نذكر: الإمارات العربية المتّحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 14,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها جنوب أفريقيا (7,5%)، فالمملكة العربية السعودية (6,9%)، ثمّ سورية (6,4%)، فالعراق (5,0%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2015-2018

	2015	2016	2017	2018	نسبة التغيّر، % 2017/2018
الصادرات السلعية (مليون دولار)	2234	2228	2112	2199	+4,1

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في أيلول 2018، بلغ **عجز الميزان التجاري** 1224 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 1591 مليون دولار في آب 2018 و1149 مليون دولار في أيلول 2017. وارتفع قليلاً عجز الميزان التجاري إلى 12957 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل عجز بقيمة 12342 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

- في أيلول 2018، سجّلت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 146 مليون دولار، مقابل انخفاضها بقيمة 408 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 457 مليون دولار في أيلول 2017. وانخفضت هذه الموجودات بقيمة 1311 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل تراجعها بقيمة 190 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع البناء

- في أيلول 2018، تراجعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال إلى 624 ألف متر مربع (م2) مقابل 674 ألف م2 في الشهر الذي سبق و716 ألف م2 في أيلول 2017. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 23,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2015-2018

	2015	2016	2017	2018	نسبة التغيّر، % 2017/2018
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	9362	9076	9092	7001	23,0-

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيلول 2018، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري إلى 60,3 مليار ليرة مقابل 50,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و54,2 ملياراً في أيلول 2017. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 22,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 418 ألف طن في آب 2018 (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل 472 ألف طن في تموز 2018 و499 ألف طن في آب 2017. وتراجعت هذه الكمّيات بنسبة 4,7% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

قطاع النقل الجوي

في أيلول 2018، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6812 رحلة، وعدد الركاب القادمين 379789 شخصاً والمغادرين 469068 شخصاً والعابرين 442 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4439 طناً مقابل 3292 طنّاً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 7,8% وحركة المغادرين بنسبة 6,4% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 2,3%، وعدد الرحلات بنسبة 3,5%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2017 و2018

	2017	2018	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	54602	56527	3,5+
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,4	34,6	
حركة القادمين (عدد)	3186261	3435366	7,8+
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,7	34,8	
حركة المغادرين (عدد)	3208964	3412900	6,4+
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,5	35,0	
حركة العابرين (عدد)	4122	3509	14,9-
حركة شحن البضائع (طن)	70597	72255	2,3+
منها: حصّة الميدل ايست، %	27,1	27,6	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول 2018، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 167 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 538334 طنّاً والمشحونة 84492 طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة 20813 مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017، ازداد عدد البواخر بنسبة 0,2%، في حين تراجع كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة 6,7%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 9,9%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 2,6%.

بورصة بيروت

في أيلول 2018، تحسّنت قليلاً حركة بورصة بيروت قياساً على الشهر الذي سبق إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 3153549 سهماً قيمتها 25,1 مليون دولار أميركي مقابل تداول 1547114 سهماً قيمتها 12,7 مليون دولار في الشهر الذي سبق (7527126 سهماً بقيمة 49,8 مليون دولار في أيلول 2017)، فيما انخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 9685 مليون دولار من 9960 مليوناً (11356 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2018، استحوذ القطاع المصرفي على 80,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلته شركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" بنسبة 19,3% ثم القطاعان الصناعي والتجاري بنسبة 0,3% لكلّ منهما.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر التسعة الأولى من العامَيْن 2017 و2018، يتبيّن اللآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 59,6 مليون سهم إلى 65,4 مليوناً.

- انخفاض قيمة التداول من 513,9 مليون دولار إلى 486,3 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في حزيران 2018، بلغ العجز العام الإجمالي 173 مليار ليرة مقابل عجز كبير قدرُه 1519 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 957 مليار ليرة في حزيران 2017). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في النصف الأول من العامَيْن 2017 و2018 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 9136 مليار ليرة إلى 8956 ملياراً، أي بمقدار 180 مليار ليرة وبنسبة 1,97%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 231 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 264 مليار ليرة، بينما ارتفعت مقبوضات الخزينة بقيمة 316 مليار ليرة.

- ارتفاع كبير للمبالغ الإجمالية المدفوعة من 10504 مليارات ليرة إلى 13533 ملياراً، أي بقيمة 3029 مليار ليرة وبنسبة 28,8%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 518 مليار ليرة (من 3825 مليار ليرة إلى 4343 ملياراً) عند مقارنتها في النصف الأول من العامَيْن 2017 و2018 ومن زيادة النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 2512 مليار ليرة (من 6679 مليار ليرة من كانون الثاني حتى حزيران 2017 إلى 9190 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2018) التي نتجت من عوامل عدّة، ومنها ما هو معلَن كارتفاع التحويلات إلى البلديات (+514 مليار ليرة)، والنفقات على حساب موازنات سابقة (+364 مليار ليرة) والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (+275 مليار ليرة) في الفترة قيد الدرس.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 1368 مليار ليرة في الأشهر الستة الأولى من العام 2017 إلى 4577 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي وارتفعت نسبتُه من 13,0% من مجموع المدفوعات إلى 33,8% في الفترتَيْن المذكورَتَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار 234 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2018 مقابل فائض بقيمة 2457 مليار ليرة في النصف ذاته من العام 2017.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين انخفضت قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الستة الأولى من العامَيْن 2017 و2018.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	كانون الثاني-حزيران 2017	كانون الثاني-حزيران 2018
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	36,4	32,1
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	41,9	48,5

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2018، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 71762 مليار ليرة مقابل 71662 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و72812 ملياراً في نهاية العام 2017. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد انخفضت بقيمة 1050 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018.

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2017	0,18	1,27	2,85	10,13	15,47	22,87	18,53	2,52	21,66	4,22	0,30	100,00
آب 2018	0,27	1,19	3,32	10,35	14,86	24,23	14,37	2,56	24,26	4,29	0,30	100,00
أيلول 2018	0,28	0,97	3,21	10,21	14,47	24,23	15,19	2,55	24,29	4,29	0,30	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

ومع إصدار وزارة المالية في أيلول 2018 سندات من فئة 84 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة بفائدة استثنائية 1% اكتتب بها بالكامل مصرف لبنان (علماً أن سندات من الفئة ذاتها بفائدة 7,9% قد استحقّت في الشهر المذكور)، ارتفعت حصة هذه الفئة إلى 15,19% من مجموع المحفظة في نهاية الشهر المذكور قياساً على الشهر الذي سبق مقابل تغيّرات بسيطة في حصص الفئات الأخرى.

وارتفعت قليلاً **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 72734 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018 مقابل 72590 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+144مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2017	آب 2018	أيلول 2018
المصارف	27522	26279	25349
الحصة من المجموع	%37,3	%36,2	%34,8
مصرف لبنان	35580	35241	36590
الحصة من المجموع	%48,2	%48,5	%50,3
المؤسسات المالية	517	488	487
الحصة من المجموع	%0,7	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	8941	9366	9166
الحصة من المجموع	%12,1	%12,9	%12,6
الجمهور	1283	1216	1142
الحصة من المجموع	%1,7	%1,7	%1,6
المجموع	**73843**	**72590**	**72734**

المصدر: مصرف لبنان

يبيّن توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 50,3% في نهاية أيلول 2018 (من 48,5% في نهاية الشهر الذي سبق) مقابل انخفاض حصة كلّ من المصارف إلى 34,8% (من 36,2%) والقطاع غير المصرفي إلى 14,9% (من 15,3%) في نهاية الشهرَيْن المذكورَيْن على التوالي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية أيلول 2018، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 33191 مليون دولار مقابل ما يوازي 33155 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (28086 مليون دولار في نهاية العام 2017). وفي نهاية أيلول 2018، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 16640 مليون دولار (أي ما نسبته 50,1% من مجموع المحفظة) مقابل 16540 مليون دولار (أي ما نسبته 49,9% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و14178 مليون دولار (أي ما نسبتُه 50,5% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2017.

الدين العام

في نهاية أيلول 2018، بلغ الدين العام الإجمالي 126387 مليار ليرة (أي ما يعادل 83,8 مليار دولار) مقابل 126166 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و119898 مليار ليرة في نهاية العام 2017. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 6489 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل زيادة أدنى قدرُها 4910 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 من ارتفاع الدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 7559 مليار ليرة (5014 مليون دولار) مقابل تراجع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1070 مليار ليرة. (يُعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى عملية المقايضة التي تمّت بين وزارة المالية ومصرف لبنان في شهر أيار 2018، والتي قضت باستبدال مصرف لبنان سندات خزينة بالليرة من محفظته إلى سندات بالعملات الأجنبية في محفظته بقيمة 5,5 مليارات دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 110990 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 6,5% قياساً على نهاية العام 2017.

وفي نهاية أيلول 2018، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** 73007 مليارات ليرة، مشكّلةً حوالي 57,8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 53380 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 42,2% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية في نهاية أيلول 2018، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 50,1% مقابل انخفاض كلّ من حصة المصارف إلى 35,1% والقطاع غير المصرفي إلى 14,8%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2017	آب 2018	أيلول 2018
المصارف في لبنان	37,5	36,4	35,1
مصرف لبنان	48,0	48,4	50,1
القطاع غير المصرفي	14,5	15,2	14,8
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2017	آب 2018	أيلول 2018
الحكومات	2,9	2,3	2,2
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	4,4	3,8	3,8
سندات يوروبوندز	92,4	93,8	93,7
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,4	0,1	0,3
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية أيلول 2018، وصلت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان** إلى ما يعادل 363483 مليار ليرة (ما يوازي 241,1 مليار دولار)، مقابل 359473 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و331433 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (321737 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة جيّدة بلغت 9,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 4,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيلول 2018، وصلت **الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية**، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 268637 مليار ليرة (ما يوازي 178,2 مليار دولار)، وشكّلت 73,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 267621 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و260745 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (260901 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 3,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وارتفع **معدّل دولرة** ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 69,14% في نهاية أيلول 2018، مقابل 68,80% في نهاية الشهر الذي سبقه و68,72% في نهاية العام 2017 (66,90% في نهاية أيلول 2017).

- في نهاية أيلول 2018، ارتفعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 206388 مليار ليرة (ما يوازي 136,9 مليار دولار) وشكّلت 56,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 205848 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و201263 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (202284 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة 4,4% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 3,5%. فارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 64,26% في نهاية أيلول 2018 مقابل 63,84% في نهاية آب 2018 و63,68% في نهاية العام 2017 (61,53% في نهاية أيلول 2017).

وفي نهاية أيلول 2018، وصلت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 37028 مليون دولار مقابل 36674 مليون دولار في نهاية آب 2018 و35156 مليون دولار في نهاية العام 2017 (34906 ملايين دولار في نهاية أيلول 2017). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 5,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت 2,8% في الفترة ذاتها من العام 2017.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيلول 2018، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8460 مليون دولار مقابل 8555 مليون دولار في نهاية آب 2018 و7481 مليون دولار في نهاية العام 2017 (7131 مليون دولار في نهاية أيلول 2017).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيلول 2018، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 30281 مليار ليرة (20,1 مليار دولار) مقابل 30246 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و28831 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (28116 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017)، وشكّلت 8,3% من إجمالي الميزانية المجمّعة و33,8% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وازدادت الأموال الخاصّة بنسبة 5,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,2% في الفترة ذاتها من العام 2017.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيلول 2018، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 186834 مليار ليرة مقابل 182222 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و155893 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (149605 مليارات ليرة في نهاية

أيلول 2017). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 19,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت 11,1% في الفترة ذاتها من العام 2017.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيلول 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 79388 مليار ليرة أو ما يعادل 52662 مليون دولار، مقابل 52760 مليون دولار في نهاية آب 2018 و53615 مليون دولار في نهاية العام 2017 (52641 مليون دولار في نهاية أيلول 2017). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 1,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيلول 2018، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 50068 مليار ليرة، مقابل 50869 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و48163 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (49922 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 4,0% في الأشهر التسعة من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 4,6% في الفترة ذاتها من العام 2017.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1806 مليارات ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 لتبلغ 24983 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 3712 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 25085 مليار ليرة متأثّرة خصوصاً بشراء المصارف في أيار 2018 سندات يوروبندز من مصرف لبنان أُصدرت في الشهر المذكور إثر عملية المقايضة التي تمّت آنذاك.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيلول 2018، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 23337 مليون دولار مقابل 23249 مليون دولار في نهاية آب 2018 و23601 مليون دولار في نهاية العام 2017 (21608 ملايين دولار في نهاية أيلول 2017). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 1,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، مقابل تراجعها بنسبة 6,5% في الفترة ذاتها من العام 2017.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيلول 2018، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 213088 مليار ليرة، مقابل 212611 مليار ليرة في نهاية آب 2018 و208965 مليار ليرة في نهاية العام 2017 (209549 مليار ليرة في نهاية أيلول 2017). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 2,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 62,71% في نهاية

أيلول مقابل 62,27% في نهاية آب 2018، و62,12% في نهاية العام 2017 (60,18% في نهاية أيلول 2017). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 4123 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3732 مليار ليرة (ما يعادل 2476 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من الموجودات من الذهب بمقدار 1581 مليار ليرة (1049 مليون دولار) نتيجة تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2151 مليار ليرة (ما يعادل 1427 مليون دولار).
- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2128 مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع المسجّلة "سلباً " بقيمة 1563 مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 2371 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 2260 مليار ليرة (حوالي 1499 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 111 مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 6534 مليار ليرة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م1) بنسبة 6,3%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 0,4%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2018، انخفضت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,12% مقابل 6,28% في نهاية الشهر الذي سبق (6,65% في نهاية العام 2017). ويعود انخفاض الفائدة إلى اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة من فئة 7 سنوات بقيمة 2000 مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرُها 1%، علماً أن سندات بقيمة 1431 مليار ليرة من الفئة ذاتها فائدتها 7,9% كانت استحقّت في الشهر المذكور. وكان المصرف المركزي اكتتب بسندات بالفائدة المتدنّية (1%) في كلّ من تشرين الثاني 2017 (فئة 24 شهراً بقيمة 1500 مليار ليرة) وكانون الأول 2017 (فئة 36 شهراً بقيمة 1500 مليار ليرة) وحزيران 2018 (فئة 36 شهراً بقيمة 2000 مليار ليرة) وآب 2018 (فئة 5 سنوات بقيمة 2000 مليار ليرة). وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1516 يوماً (4,16 سنوات) مقابل 1472 يوماً (4,04 سنوات) و1420 يوماً (3,90 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية المُصدَرَة خلال شهر أيلول 2018، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتَيْن، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات (باستثناء إصدار الـ 2000 مليار المذكور أعلاه) و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية أيلول 2018، استقرّت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,73% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,49% في نهاية كانون الأول 2017)، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,70 سنوات مقابل 7,78 سنوات (7,07 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول 2018، ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 36 نقطة أساس إلى 7,39% مقابل 7,03% (5,53% في أيلول 2017)، كما ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 50 نقطة أساس إلى 9,31% مقابل 8,81% (8,31%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2018، انخفض متوسّط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 5,04% مقابل 6,27% في الشهر الذي سبق (4,00% في أيلول 2017).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	أيلول 2017	آب 2018	أيلول 2018
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	5,53	7,03	7,39
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	8,31	8,81	9,31
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	4,00	6,27	5,04

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول 2018، ارتفع المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 16 نقطة أساس إلى 4,36% مقابل 4,20% في الشهر الذي سبق (3,65% في أيلول 2017)، فيما بقي المتوسّط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار شبه مستقرّ على 8,11% مقابل 8,12% في الشهر الذي سبق (7,53%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2018، ارتفع قليلاً متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر على الدولار الأميركي إلى 2,35% مقابل 2,32% في الشهر الذي سبق (1,32% في أيلول 2017).
ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	أيلول 2017	آب 2018	أيلول 2018
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	3,65	4,20	4,36
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,53	8,12	8,11
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	1,32	2,32	2,35

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيلول 2018، أقفل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 18 يوماً في الشهر التاسع من العام 2018.
على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية إلى 34150 مليون دولار في نهاية أيلول 2018 مقابل 33919 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (35806 ملايين دولار في نهاية كانون الأول 2017). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1656 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 مقابل ارتفاعها بقيمة 1029 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2017.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول 2018، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** بنسبة 1,01% قياساً على الشهر الذي سبق، في حين سجّل ارتفاعاً بنسبة 4,2% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2018 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2017، يكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 3,36%.

أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,44% في أيلول 2018 قياساً على الشهر الذي سبق ليسجّل بذلك ارتفاعاً بنسبة 3,65% قياساً على كانون الأول 2017. وعند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2018 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2017، يكون قد ارتفع بنسبة 5,94%.